تاريخ الإرسال (2020-12-18)، تاريخ قبول النشر (2021-2-7)

1 * علا محمود المصري اسم الباحث الأول:

2 أ. د محمد رضا الحوري اسم الباحث الثاني:

1 اسم الجامعة والبلد (للأول)
2 اسم الجامعة والبلد (للتاني)

قسم أصول الدين- كلية الشريعة-جامعة اليرموك-الأردن

قسم أصول الدين- كلية الشريعة-جامعة اليرموك-الأردن

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Ola.masri77@gmail.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.1/2022/15>

الفاصلة القرآنية وأثرها في الترجيح عند المفسرين (آيات الأحكام نموذجاً)

الملخص:

ينعقد هذا البحث على دراسة توظيف المفسرين (للفاصلة القرآنية) في الترجيح بين الأقوال التفسيرية، متخذاً من آيات الأحكام نموذجاً لبيان ذلك. وقد سلكت الدراسة لتحقيق ذلك المنهج الاستقرائي، بجمع النماذج المتعلقة بموضوع البحث، والمنهج الوصفي من خلال بيان كيفية توظيف المفسرين للفاصلة في الترجيح بين الأقوال، والمنهج التحليلي من خلال المقارنة بين الأقوال التفسيرية وبيان الراجح منها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أن للفاصلة أثراً جلياً في إثراء المعنى القرآني، كما أن للفاصلة أثراً قوياً في الترجيح بين أقوال المفسرين.

كلمات مفتاحية: آيات الأحكام، الترجيح، الفاصلة القرآنية.

The last word in the Qura'an verses and its effect on weighting for the interpreters (verses of rulings as amodel)

Abstract:

The research studies the employment of the interpreters to the last word in the Quran verses in weighting among the explanatory sayings, The verses of the rulings are taken as amodel to demonstrate that, the study employed the inductive approach to collect models related to the descriptive method by showing how the interpreters employ the last word in the Quran verses, and the analytical method by comparing the explanatory sayings with the most correct slatement, the study reached anumber of results ,The most notably . the last word in Quran verses has clear effect on enriching the Quran meaning , and the last word in Quran verses Astrong influence on the weighting between the sayings of the interpreters .

Keywords: last word in the Quran verses, weighting , the verses of the rulings .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي الأمي الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فإن القرآن الكريم كتاب الله المعجز الذي أنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم دليل صدق على نبوته، جاء بلسان عربي مبين، فيه كثير من الأسرار البيانية، التي لا تتقضي عجائبها، ومن ذلك مجيء القرآن الكريم على غاية من الإحكام؛ فهو مترابط الأجزاء كأنه وحدة واحدة، وكل حرف جاء بموقعه المناسب الذي لا يمكن استبداله بغيره، فبداية القرآن مرتبط بنهايته، وأول السورة مرتبط بنهايتها، وبداية الآية مرتبط بآخرها، كل ذلك في مظهر من مظاهر إعجاز القرآن الكريم. وفي ضوء الحقيقة السابقة انطلق المفسرون في تعاملهم مع النص القرآني متخذين من قاعدة السياق ركيزة أساسية في الكشف عن أسرار التناسب في الكتاب العزيز، ومن هنا كان للسياق أثر عظيم في الكشف عن المراد من كلام الله تعالى. ومن أقسام السياق التي حظيت بعناية فائقة من العلماء ما يسمى باللاحق، وهو ما يتبع المعنى المراد تفسيره، أو ما يأتي بعده، ومن هذا اللاحق تكون الفاصلة القرآنية، والفاصلة القرآنية جزء مهم من الآية الكريمة والتي يكون فيها خلاصة المعنى في كثير من الأحيان، وفيها التأكيد على مجمل الآيات الكريمة، لذلك جاء هذا البحث للحديث عن الفاصلة القرآنية، وكيف اعتمد عليها المفسرون في ترجيحاتهم التفسيرية في آيات الأحكام، وما يتعلق بها من القواعد الترجيحية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما أثر الفاصلة القرآنية في الترجيح بين الأقوال التفسيرية؟ وتتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما القواعد الترجيحية المتعلقة بالفاصلة القرآنية؟
2. كيف وظّف المفسرون الفاصلة في الترجيح بين الأقوال التفسيرية؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن أثر الفاصلة القرآنية في الترجيح بين الأقوال التفسيرية؟
2. بيان القواعد الترجيحية المتعلقة بالفاصلة.
3. إبراز اعتماد المفسرين على الفاصلة القرآنية كقرينة ترجيحية في اختيار المعنى المناسب.

منهج الدراسة: سلكت الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تتبع كتب التفسير لاستخراج الأمثلة منها للتدليل على أثر

الفاصلة كقرينة ترجيحية عند المفسرين، وجمع الأدلة التي تثبت أن الفاصلة قرينة ترجيحية عند المفسرين، والمنهج الوصفي من خلال بيان كيفية توظيف المفسرين للفاصلة في الترجيح بين الأقوال، والمنهج المقارن من خلال المقارنة بين الآراء والترجيح بينها.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على المؤلفات في الفاصلة القرآنية لم نجد في حدود ما اطلعنا عليه من مؤلفات من تحدث عن أثر الفاصلة القرآنية في الترجيح بين الأقوال التفسيرية في الآيات الكريمة، إلا بحثاً محكماً منشوراً في مجلة الدراسات الإسلامية في جامعة الملك

سعود، بعنوان (الفاصلة القرآنية وأثرها في الترجيح عند المفسرين) ⁽¹⁾، لإبراهيم بن عبد العزيز الراجح، تحدث فيه الكاتب عن الفاصلة القرآنية وذكر ثلاثة أمثلة من كتب التفسير، وضح فيها أثر الفاصلة القرآنية في الترجيح، وتتميز دراستنا عنه بأمور:

1. الحديث عن القواعد التفسيرية المتعلقة بالفاصلة.

2. أن دراستنا منعقدة لبيان أثر الفاصلة في الترجيح بين الأقوال التفسيرية في آيات الأحكام.

خطة الدراسة: جاءت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الدراسة ومشكلتها وأهدافها ومنهجها.

المبحث الأول: الفاصلة القرآنية تعريفها، والقواعد الترجيحية المتعلقة بها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الفاصلة لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف آيات الأحكام لغة واصطلاحاً

المطلب الثالث: القواعد المتعلقة بالترجيح بالفاصلة القرآنية

المبحث الثاني: نماذج من الترجيح بالفاصلة القرآنية في آيات الأحكام: وفيه المطالب الآتية:

المطلب الأول: قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ... وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: 177)

المطلب الثاني: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ...﴾ (البقرة: 221)

المطلب الثالث: في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ... إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: 222)

المطلب الرابع: في تفسير قول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ... فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 227/226)

المطلب الخامس: في تفسير قول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ... حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: 236)

المطلب السادس: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ... وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: 254)

المبحث الأول: الفاصلة القرآنية تعريفها، والقواعد الترجيحية المتعلقة بها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الفاصلة لغة واصطلاحاً:

سنتناول في هذا المطلب مصطلحات الدراسة الواردة في العنوان، وهي الفاصلة وآيات الأحكام، على النحو الآتي:

الفرع الأول: الفاصلة لغة:

قال ابن فارس: " الفاء والصاد واللام كلمة صحيحة تدل على تمييز الشيء من الشيء، وإبانته عنه، يقال فصلت الشيء فصلاً " ⁽²⁾ .

والفاصلة: الخرزة التي تفصل بين الخرزتين في النظام، وعَقْدٌ مفصل: أي جعل بين كلِّ لؤلؤتين خرزة ⁽³⁾.

يلحظ من خلال مادة (فصل) التي اشتقت منها (الفاصلة) تدور على التمييز والإبانة بين الشئيين.

(1): الراجح، إبراهيم بن عبد العزيز الراجح، الفاصلة القرآنية وأثرها في الترجيح عند المفسرين، بحث محكم منشور في مجلة الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود، 2016 م، مج 28، عدد 3، الصفحات من [89 - 117].

(1): القزويني، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، كتاب الفاء، باب الفاء والصاد وما يثلثهما، [ج4/ص 506].

(3): ابن منظور، لسان العرب، [ج11/ص 521].

الفرع الثاني: الفاصلة اصطلاحاً:

ورد للفاصلة تعريفات متنوعة عند العلماء، ومن أبرز هذه التعريفات: (1) ما ذكره الرماني بقوله: "حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إلهام المعاني"⁽¹⁾، ويلحظ في تعريف الرماني الربط بين الفاصلة وبين وظيفتها في السياق وهو إلهام المعنى وهي مسألة جليلة لم تلق حظها من العناية.

(2) وقال الراغب الأصفهاني: "والفواصل أواخر الآي" (2).

(3) قال الزركشي: "سميت بالفواصل لأنه ينفصل عندها الكلامان وذلك أن آخر الآية قد فصل بينها وبين ما بعدها"⁽³⁾، وتعليل الزركشي للتسمية منطلق من الدلالة اللغوية للكلمة.

(4) ذهب الداني (4) إلى أن الفاصلة هي: كلمة آخر الجملة (5) سواء كانت رأس آية أم لا.

وتعريف الداني قائم على ما رجحه من أن الفاصلة قد لا تكون رأس آية، وكما هو معروف بأن الداني عالم في القراءات، فالفواصل على رأيه ما يجوز الوقف عليه عند تمام المعنى، سواء كان رأس آية أو وسطها. وهذا التعريف لا يدخل في بحثنا ولكنه من ضمن التعريفات التي وردت في الفاصلة.

إذا نستنتج من خلال المعنيين اللغوي والاصطلاحي أن الفاصلة هي آخر كلمة في الآية الكريمة، تميز بها بين آية وأخرى، ولها دور في إلهام المعنى والدلالة عليه.

و مما يجدر التنبيه عليه أن مصطلح آخر الآية قد يكون فاصلة، وقد لا يكون كذلك، فلفظ آخر الآية عند المفسرين أعم من الفاصلة، ولفظ اللحاق أيضاً أعم من الفاصلة.

والفاصلة كما عرفناها سابقاً هي آخر كلمة في الآية، ولكن الكلمة منفردة قد لا تعطي معنى تاماً إلا إذا قرنت مع ما قبلها من الكلام، وكان الكلام مفهوم المعنى في حال انفصاله عما قبله، فذلك سيكون المقصود بالفاصلة في بحثنا هي الجملة التامة المعنى في آخر الآية.

المطلب الثاني: تعريف آيات الأحكام لغة واصطلاحاً:

مصطلح (آيات الأحكام) مركب إضافي لا بدّ من الوقوف على معناه من بيان معنى جزأيه، وسنبينها على النحو الآتي:

أولاً: الآيات، تعددت دلالات كلمة (آية) في اللغة نذكر منها ما ورد عند الراغب في مفرداته:

1. هي العلامة الظاهرة، وحقيقته لكل شيء ظاهر، وهو ملازم لشيء لا يظهر ظهوره، فمتى أدرك مدرك الظاهر منهما علم أنه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته، إذ كان حكمهما سواء

2. البناء العالي: آية نحو ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴾ (الشعراء : 128)

(1): الرماني، النكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، [ص 97].

(2): الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، كتاب الألف، [ج 1/ص 638].

(3): الزركشي، البرهان في علوم القرآن، [ج 1/ص 53].

(4): عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني، من موالي بني أمية، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، له مصنفات كثيرة منها التيسير، والمقنع، والاهتداء في الوقف والابتداء، توفي سنة 444هـ، انظر: الأعلام للزركلي، [ج 4/ص 206].

(5): نقلاً عن الزركشي، البرهان، [ج 1/ص 53].

3. ولكل جملة من القرآن دالة على حكم آية، سورة كانت أو فصلاً أو فصلاً من سورة، وقد يقال لكل كلام منه منفصل بفصل لفظي آية، وعلى هذا اعتبار آيات السور التي تعد بها السورة " (1) .

ثانياً: الأحكام: جمع حكم، والحكم في اللغة أصله المنع، قال الراغب: " حَكَمَ أصله: منع منعا لإصلاح، ومنه سميت اللّجاء: حَكَمَة الدابة، فقيل: حكمته وحكمتُ الدابة: منعها بالحكمة، وأحكمتُها: جعلت لها حكمة، وكذلك: حكمت السفينة وأحكمتها، والحكم بالشيء: أن تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا، سواء ألزمت ذلك غيره أو لم تلزمه " (2)، والحكم: العلم والفقه (3) .

والحكم الشرعي اصطلاحاً: هو خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية (4)، أو هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتناء أو التخيير (5)، نخلص من هذه المعاني السابقة بأن الحكم هو القضاء أو الفقه أو العلم، وهي معاني مترابطة ومتقاربة لها صلة ببعضها، والذي يهمنها منها مما له علاقة بآيات الأحكام هو الحكم على الشيء بأنه حلال أو حرام أو مندوب أو مباح أو واجب على ما نعرف من الأحكام التكليفية الشرعية، وبالتالي فإنه إذا حاولنا أن نصوغ تعريفاً لآيات الأحكام من هذه المعاني نتوصل إلى أن المقصود بآيات الأحكام هي: الآيات الكريمة التي ورد فيها حكم تشريعي بصريح العبارة أو بطريق الاستنباط.

قال ابن جزي: " وأما أحكام القرآن فهي ما ورد فيه من الأوامر والنواهي والمسائل الفقهية " (6) .

وآيات الأحكام هي من أول الشروط التي يجب على المجتهد الإمام بها قال في ارشاد الفحول: " من الشروط التي يجب توفرها في المجتهد أولاً: أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة، فإن قصر في أحدهما لم يكن مجتهداً، ولا يشترط معرفته بجميع الكتاب والسنة، بل ما يتعلق منهما بالأحكام " (7) .

المطلب الثالث: القواعد الترجيحية المتعلقة بالفاصلة القرآنية:

قبل البدء بعرض بعض هذه القواعد يحسن التنبيه على أن الفاصلة القرآنية تعد جزءاً من السياق، فكل قاعدة تعلق بالسياق وجدنا للفاصلة القرآنية حظاً من هذا التعلق، وعند البحث عن القواعد الترجيحية في مظانها، وجدنا أن الأمثلة على الفاصلة القرآنية تندرج تحت القواعد المتعلقة بالسياق، دون تخصيص الفاصلة عن غيرها من أجزاء السياق، ولذلك سنذكر هنا بعض القواعد الترجيحية الخاصة بالفاصلة القرآنية والتي ذكرت ضمن قواعد السياق علماً أن هناك قواعد أخرى يمكن عرضها لولا ضيق المقام.

القاعدة الأولى: إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليل يجب التسليم إليه.

(1): الراغب الأصفهاني، المفردات، كتاب الألف، [ج1/ ص 101-102].

(2): الراغب، المفردات في غريب القرآن، [ج1/ ص 248 وما بعدها].

(3): ابن منظور، لسان العرب، [ص140].

(4): الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، [ج1/ ص 96].

(5): الإسنوي، التمهيد في تخرج الفروع على الأصول، [ج1/ ص 48].

(6): ابن جزي، التسهيل في علوم التنزيل، [ج1/ ص 16].

(7): الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، [ج2/ ص 206].

صورة القاعدة: إذا اختلف المفسرون في تفسير كلمة من الآية الكريمة فمنهم من يفسرها معتمداً على ما قبلها أو ما بعدها من الكلام، ومنهم من يخرجها عن سياقها، فحمل المعنى على التفسير الذي يدخلها في معنى ما قبلها أو ما بعدها أولى، ما لم يرد دليل أقوى يدل على صحة غيره من التفسير (1).

والفاصلة القرآنية تأتي في آخر الآية القرآنية، أي أنها من اللحاق (2) الذي هو جزء من السياق القرآني، الذي يقوي أحد المعاني المختلف فيها. فإذا اختلف المفسرون في معنى من المعاني وكانت الفاصلة القرآنية تقوي هذا المعنى، فحملة عليه أولى من الخروج عنه إلى غيره، لأن الفاصلة القرآنية ألصق وأقرب إلى المعنى من غيرها وأولى من غيرها في الاستدلال.

مثال هذه القاعدة: قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ (الأنبياء: 37)، قال الطبري في تفسير الآية الكريمة: " فسرت كلمة (عجل) بالعجلة أي: من تعجيل في خلق الله إياه، ومن سرعة فيه وعلى عجل، ومنهم من فسرهما بمعنى التعجيل في الأمر، وفسرها الطبري مستنداً بالفاصلة القرآنية بأن معناه: خلق الإنسان من عجل في خلقه، أي على عجل وسرعة في ذلك، فقال " وإنما قلنا أولى الأقوال التي ذكرناها في ذلك بالصواب، لدلالة قوله تعالى: ﴿ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ على ذلك " (3)، وهذا استدلال بالفاصلة القرآنية لتوضيح معنى (من عجل) وهو الأولى من الخروج عن سياق الآية.

القاعدة الثانية: القول الذي تؤيده قرائن في السياق مرجح على ما خالفه.

صورة القاعدة: إذا تنازع العلماء في تفسير آية من كتاب الله، وكان في السياق قرينة إما لفظة أو جملة أو غيرها - تؤيد أحد الأقوال المقولة في الآية، فالقول الذي تؤيده القرينة أولى الأقوال بتفسير الآية، فإن تنازع المثال قرينتان، كل قرينة تؤيد قولاً، رُجح أرجح القرينتين وأقواهما (4)، والقرينة كما عرفها الكفوي هي: ما يوضح المراد لا بالوضع، بل تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود، أو سابقه (5).

والفاصلة القرآنية من لاحق الكلام، المرتبط به، فهي أولى من غيرها في تقوية المعنى المراد من التفسير. فإذا اختلف المفسرون في تفسير آية من الآيات، وكانت الفاصلة في الآية تحمل قرينة دالة على أحد المعاني، وهناك قرينة أخرى تدل على معنى آخر فحملها على المعنى الذي تقويه الفاصلة القرآنية أولى من حملة على غيره من المعاني.

مثال على هذه القاعدة: قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الملك : 14)، فقال ابن كثير في تفسير الآية

الكريمة: " ألا يعلم مَنْ خَلَقَ أي ألا يعلم الخالق، وقيل معناه ألا يعلم الله مخلوقه؟ والأول أولى لقوله: وهو اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ " (6)

(1): الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، [ج1/ص125].

(2): وللحاق جزء من السياق يأتي بعد الكلام المراد تفسيره، ويأتي بمعنى الاتباع وبلوغ الشيء والإدراك، انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، كتاب اللام، باب اللام والحاء وما يثلاثهما، [ج5/ص238].

(3): الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، [ج18/ص443].

(4): الحربي، قواعد الترجيح، [ج1/ص299].

(2): الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، [ص734].

(6): ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، [ج8/ص199].

يتضح من خلال تفسير (مَنْ خلق) أن فيها قولان؛ لاختلافهم في إعراب (مَنْ)، ورجح ابن كثير أحد هذه الأقوال اعتماداً على الفاصلة القرآنية (وهو اللطيف الخبير) أي أن هذه الصفات تعود على الله تعالى فالأولى أن يكون معنى (مَنْ خلق) بمعنى الخالق وهناك من جعل (مَنْ) مفعول به.

واستدل الطبري وأبو حيان بالفاصلة القرآنية في ترجيح المعنى الثاني فقالا:

قال الطبري: "يقول تعالى ذكره: (أَلَا يَعْلَمُ) الربّ جلّ ثناؤه (مَنْ خَلَقَ) من خلقه؟ يقول: كيف يخفى عليه خلقه الذي خلق (وهو اللطيف) بعباده (الخبير) بهم وبأعمالهم" (1).

قال أبو حيان: "والظاهر أنّ مَنْ مفعول، والمعنى: أينقي علمه بمن خلق، وهو الذي لطف علمه ودقّ وأحاط بخفّيات الأمور وجلّياتها؟ وأجاز بعض النحاة أن يكون مَنْ فاعلاً والمفعول محذوف، كأنه قال: ألا يعلم الخالق سرّكم وجهركم؟ وهو استفهام معناه الإنكار، أي كيف لا يعلم ما تكلم به من خلق الأشياء وأوجدتها من العدم الصّرف وحاله أنه اللطيف الخبير المتوصّل علمه إلى ما ظهر من خلقه وما بطن؟" (2)

القاعدة الثالثة: القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدم على ما عُدّ ذلك.

صورة القاعدة: إذا تنازع العلماء في تفسير آية من كتاب الله، وكان أحد الأقوال تؤيده آية أو آيات أخرى أو قراءة متواترة في نفس الآية، فهو أولى في حمل الآية عليه، لأن تأييد القرآن له دليل على صحته واستقامته (3)، وهذا من باب تفسير القرآن بالقرآن، فإذا اختلف المفسرون في معنى من المعاني في آية من الآيات، وكانت فاصلة قرآنية في آية أخرى مفسرة أو موضحة أو مخصصة أو مبينة لها في موضع آخر، فإنه يعتمد عليها في التفسير، وتكون أولى بالاستدلال من غيرها.

مثال على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمٍ مَسْنُونٍ﴾ (الحجر: 26). اعتمد ابن كثير في تفسير الحمّ المسنون على الفاصلة القرآنية في آية أخرى من سورة الرحمن فقال: "قال ابن عباس ومجاهد وقتادة: المراد بالصلصال هاهنا التراب اليابس، والظاهر أنه كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ (الرحمن: 14) وعن مجاهد أيضاً الصلصال المنتن، وتفسير الآية بالآية أولى" (4)

المبحث الثاني: نماذج من الترجيح بالفاصلة القرآنية في آيات الأحكام:

سنتناول في هذا المبحث عدداً من الأمثلة التي يظهر من خلالها توظيف المفسرين للفاصلة القرآنية في الترجيح بين المعاني التفسيرية من خلال آيات الأحكام.

المطلب الأول: في تفسير قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمَوْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: 177)

(1): الطبري، جامع البيان، [ج 23/ص 511].

(2): أبو حيان، البحر المحيط، [ج 10 / ص 225].

(3): الحربي، قواعد الترجيح، [ج 1/ص 312].

(4): ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، [ج 4/ص 458].

اختلف المفسرون بالمقصود بالإيتاء الوارد في الآية الكريمة ﴿وَأَتَى الْمَالَ﴾ ، على ثلاثة أقوال: القول الأول: أن المقصود بالإيتاء هنا الصدقة الواجبة، القول الثاني: المقصود من الإيتاء هو: صدقة التطوع، القول الثالث: أن المقصود بالإيتاء هو الزكاة

أدلة القول الأول: أن المقصود بالإيتاء أي الصدقة الواجبة والقاتلون بهذا القول هم: الطبري⁽¹⁾، الرازي⁽²⁾ ، وابن عطية⁽³⁾ ، والقرطبي⁽⁴⁾، والامام محمد عبده⁽⁵⁾ ، وأبو زهرة⁽⁶⁾ ، ومن أدلتهم: أولاً: الفاصلة القرآنية: من المفسرين الذين استدلووا بالفاصلة القرآنية كقرينة ترجيحية على أن الإيتاء هو الواجب من الصدقات لكنه ليس الزكاة: الرازي وتبعه صاحب اللباب⁽⁷⁾، في ذلك الترجيح قال الرازي: " ثم إنه لا يخلو إما أن يكون من التطوعات أو من الواجبات، لا جائز أن يكون من التطوعات لأنه تعالى قال في آخر الآية: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وقف التقوى عليه ولو كان ذلك ندبا لما وقف التقوى عليه ، فثبت أن هذا الإيتاء ، وإن كان غير الزكاة إلا أنه من الواجبات " (8). والشاهد في المثال: قول الرازي " لا جائز أن يكون من التطوعات لأن الله تعالى قال في آخر الآية: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ فاحتج بالفاصلة القرآنية على ما ذهب إليه.

اعترض أبو حيان على هذا الاستدلال بأن المشار إليهم بالتقوى من اتصف بمجموع هذه الصفات والصفات السابقة فيها المندوب والفرض⁽⁹⁾.

ثانياً: استدلووا بأن الله تعالى ذكر الزكاة في الآية الكريمة، وهذا يدل على أن المقصود بالإيتاء غير الزكاة، وإلا صار تكراراً، ومن حق المعطوف والمعطوف عليه التغاير، قال الطبري ومن تبعه من المفسرين "بأن الله تعالى ذكر الزكاة في هذه الآية، فتبين أن هذا الإيتاء غير الزكاة المذكورة بعده، لأنه لو كان مائلاً واحداً لما كان لتكريره معنى⁽¹⁰⁾ ، وقال الرازي أن هناك واجب على المسلم غير الزكاة وذلك في أطعام المضطر، يدفع للمضطر من المال وجوباً حتى ولو لم يكن عليه زكاة⁽¹¹⁾ .

(1): الطبري، جامع البيان، [ج3/ص341].

(2): الرازي، مفاتيح الغيب- التفسير الكبير، [ج5/ص216].

(3): ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، [ج1/ص243].

(4): القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، [ج2/ص242].

(5): منقول عن محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، [ج2/ص94].

(6): أبو زهرة، زهرة النقايس، [ج1/ص526].

(7): ابن عادل، اللباب اللباب في علوم الكتاب، [ج3/ص206].

(8): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج5/ص216].

(9): أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، [ج2/ص135].

(10): انظر الطبري، [ج3، ص348]، والرازي، مفاتيح الغيب، [ج5/ص216].

(11): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج5/ ص 216].

ثالثاً: استدلو بما روي عن فاطمة بنت قيس عن الرسول صلى الله عليه وسلم (أن في المال حقاً سوى الزكاة)⁽¹⁾، وجه الاستدلال أن الحق الموجود في المال وهو غير الزكاة من الحقوق أي أنه واجب.

رابعاً: ومن وجوه الاستدلال على أن الإيتاء في الآية الكريمة الصدقة الواجبة قولهم: بأن هناك حقاً في المال سوى الزكاة، ولأن مصارف الزكاة معروفة مقدرة وفيها ما لم يذكر بهذه الآية بل هي مذكورة بقوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة : 60)⁽²⁾.

أدلة القول الثاني: أن المقصود بالإيتاء هنا صدقة التطوع

القائلون بهذا القول من المفسرين: الجصاص⁽³⁾، وأبو حيان⁽⁴⁾، وابن عرفة⁽⁵⁾، وابن جزى⁽⁶⁾، والشوكاني⁽⁷⁾، والقاسمي⁽⁸⁾، وأبو السعود⁽⁹⁾. استدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة الآتية:

أولاً: احتج أصحاب هذا الرأي بأن الله تعالى ذكر الزكاة بعدها، وهذا يدل على أن المقصود بالإيتاء غير الزكاة المذكورة بعدها، قال ابن جزى: "وأتى المال صدقة التطوع وليست بالزكاة لقوله بعد ذلك (وَأَتَى الزَّكَاةَ)"⁽¹⁰⁾.

ثانياً: احتجوا بما روي عن فاطمة بنت قيس قال الشوكاني: "وأخرج الترمذي، وابن ماجه، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن عدي، والدارقطني، وابن مردويه عن فاطمة بنت قيس قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «في المال حقٌ سوى الزكاة، ثم قرأ: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ»⁽¹¹⁾، وجه الاستدلال بأن هناك حقوق في الأموال غير الزكاة لكنها ليست واجبة.

ثالثاً: احتجوا بالقاعدة الأصولية، أن الواجب يستفاد من الذم على الترك لا من المدح على الفعل. قال ابن عرفة عند تفسير الآية الكريمة: "احتج بعض الأصوليين على أن هذه الأمور واجبة والصحيح عند الأصوليين أن الواجب ما ذم تاركه فالواجب إنما يستفاد من الذم على الترك لا من المدح على الفعل لأن ذلك قدر مشترك بين الواجب والمندوب"⁽¹²⁾.

- (1): الحديث أخرجه ابن حجر العسقلاني في تخريج مشكاة المصابيح، [ج2/ص295]، وفيه أبو حمزة ميمون الأعور وهو ضعيف.
- (2): أبو زهرة، زهرة التقاسير، [ج1/ص526].
- (3): الجصاص، أحكام القرآن، [ج1/ص160].
- (4): أبو حيان، البحر المحيط، [ج2/ص135].
- (5): ابن عرفة، تفسير الامام ابن عرفة، [ج2/ص518].
- (6): ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، [ج1/ص108].
- (7): الشوكاني، فتح القدير، [ج1/ص201].
- (8): القاسمي، محاسن التأويل، [ج1/ص483].
- (9): أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز (تفسير أبو السعود)، [ج1/ص194].
- (10): ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، [ج1/ص108].
- (11): الشوكاني، فتح القدير، [ج1، ص201]، والحديث أخرجه ابن حجر العسقلاني في تخريج مشكاة المصابيح، [ج2/ص295]، وفيه أبو حمزة ميمون الأعور وهو ضعيف.
- (12): ابن عرفة، [ج2/ص518].

أدلة القول الثالث: أن المقصود بالإيتاء الزكاة المفروضة

القائلون بذلك الرأي: البيضاوي⁽¹⁾، والنسفي⁽²⁾،

دافع البيضاوي عن ذكر الزكاة فيما بعد بأن الإيتاء الأول بيان المصارف والغرض من إعادة ذكرها الحث عليها فقال: "وأتى المال: الزكاة المفروضة، ولكن الغرض من الأول بيان مصارفها، ومن الثاني أداؤها والحث عليها"⁽³⁾.

ثم أورد البيضاوي احتمال جميع الآراء الواردة. وهذا ما ذهب إليه النسفي⁽⁴⁾.

ومن خلال تعريف التقوى نجد أنها لا تختص بأعمال التطوعات فقط بل هي خاصة بمن التزم طاعة الله تعالى واجتنب نواهيه، والظاهر أن مدح المتقين في آخر الآية مقصوداً به من اتصف بجموع الصفات الواردة في الآية الكريمة، فالآية الكريمة تحدثت عن أهل البر والذين من صفاتهم: أولاً: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ثانياً: إيتاء المال سواء بالصدقة أو بالزكاة وإيتاء الصلاة، ثالثاً: المتصفين بالأخلاق الحميدة من الوفاء بالعهد والصبر، فمجموع هذه الصفات هي من صفات المتقين⁽⁵⁾. والله أعلم.

المطلب الثاني: في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالْمَشْرِكِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَآمَةً مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ وَلَا تَكْفُرُوا بِالْمُشْرِكِ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (البقرة: 221).

اختلف المفسرون في لفظ المشرك هل يشمل الكفار من أهل الكتاب، أو لا يشملهم؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن لفظ المشرك يشمل أهل الكتاب: وذهب إلى هذا الرأي من المفسرين: الرازي والبيضاوي وأبو حيان.

ذكر الرازي أن العلماء مختلفون في لفظ المشرك هل يتناول الكفار من أهل الكتاب؟ وبين إنكار بعضهم ذلك، ونص على أن الأكثرين من العلماء على أن لفظ المشرك يندرج فيه الكفار من أهل الكتاب وهو ما رجحه بقوله: وهو المختار⁽⁶⁾، ثم ساق الأدلة على ما ذهب إليه فقال: "ويدل عليه وجوه أحدها: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ {30} اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: 30/31) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ ثم قال في آخر الآية:

(1): البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، [ج1/ص12].

(2): النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، [ج1/ص154].

(3): البيضاوي، [ج1/ص121].

(4): انظر: النسفي، [ج1/ص154].

(5): انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، [ج1/ص121]، والأشقر، عمر، التقوى، [ص17].

(6): ينظر: الرازي، [ج6/ص408].

﴿سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وهذه الآية صريحة في أن اليهودي والنصراني مشرك ⁽¹⁾، استدل الرازي في ترجيح ما ذهب إليه من أن لفظ المشرك يشمل الكفار من أهل الكتاب بالفاصلة القرآنية، حيث قال: " ثم قال في آخر الآية: ﴿سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ الواردة في سورة التوبة في سياق الحديث عن أهل الكتاب". وتبع الرازي في هذا الرأي وفي استدلاله بالفاصلة القرآنية البيضاوي ⁽²⁾، وأبو حيان ⁽³⁾، والشنقيطي ⁽⁴⁾.

استدل الرازي والبيضاوي وأبو حيان بالفاصلة القرآنية ﴿سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ على رأيهم بأن أهل الكتاب يشملهم لفظ المشرك، وذلك أن الآية تحدثت عنهم ثم عقت الحديث بالفاصلة التي تدل على أنهم مشركون، وذلك لإشراكهم مع الله آلهة أخرى .
ثاني الأدلة التي استدل بها أصحاب هذا الرأي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (النساء : 48) قالوا إن هذه الآية دلت على أن ما سوى الشرك قد يغفره الله تعالى في الجملة، فلو كان كفر اليهودي والنصراني ليس بشرك لوجب بمقتضى هذه الآية أن يغفر الله تعالى في الجملة، ولما كان ذلك باطلاً، دل على أن كفرهما شرك ⁽⁵⁾، رد محمد رشيد على هذا الاستدلال بأن لفظ الشرك هنا مسوق لبيان فظاعة الشرك والتغليظ فيه وكونه غاية البعد عن الله تعالى بحيث قضى ألا تتعلق مشيئته بغفرانه على أنه لو شاء أن يغفر كل ذنب سواه لفعل، إذ لا مرد لمشيئته، فلا يدخل هذا فيما نحن فيه، إذ لا يدل على كل من ليس مشركاً يغفر الله له، فيقال: إن نفي الشرك عن أهل الكتاب يستلزم مغفرة من الله لهم مع قيام الأدلة على أنه لا يغفر لمن تبغعه دعوة الحق الذي جاء به الإسلام فيجدها عنادا واستكباراً ⁽⁶⁾.

ثالث الأدلة على هذا القول قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [73] المائدة: 73 ⁽⁷⁾.

أدخل الشنقيطي أهل الكتاب في اسم المشركين من أهل الكفر مستدلاً على ذلك بصريح قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ {30} اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: 30/31) لكنه أباح الزواج من الكتابيات مستدلاً بآية المائدة التي خصصت عموم آية البقرة ⁽⁸⁾، ورد ابن عاشور على هذا الاستدلال فقال " هذا مسلك ضعيف

(1): الرازي، [ج 6/ ص 408].

(2): البيضاوي، أنوار التنزيل، [ج 1/ ص 139].

(3): أبو حيان، البحر المحيط، [ج 2/ ص 416].

(4): الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، [ج 1/ ص 91].

(5): الرازي، [ج 6/ ص 409].

(6): انظر: محمد رشد رضا، [ج 2/ ص 278].

(7): انظر: الرازي، [ج 6 / ص 409].

(8): الشنقيطي، أضواء البيان، [ج 1/ ص 91].

جدًا، لأن إدخال أهل الكتاب في معنى المشركين بعيد عن الاصطلاح الشرعي، ونزلت هذه الآية وهو معلوم فاشٍ، ولأنه إذا تم في النصراني باطراد فهو لا يتم في اليهود، لأن الذين قالوا عزير ابن الله إنما هم طائفة قليلة من اليهود وهم اتباع (فنحاص⁽¹⁾) " (2).

ناقش محمد رشيد الاستدلال بالفاصلة القرآنية فقال إن قوله (يشركون) لا يقتضي أن من حكى عنهم ذلك الفعل يشتق لهم منه وصفًا يكون عنوانًا لهم فيدخلوا في صنف من يسميهم القرآن بالمشركين، والذين أشركوا، فالأوصاف كثيرًا ما يراد بها عند أهل التخاطب صنف مخصوص لا يدخل فيه كل من يتلبس بالفعل الذي اشتق منه الوصف (3).

والقول الثاني: أن لفظ المشرك في الآية لا يشمل أهل الكتاب لأن الآية مخصوصة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

الْكِتَابِ﴾ (المائدة:5)، ونسب الشوكاني هذا الرأي لابن عباس ومالك، وسفيان بن سعيد، وعبد الرحمن بن عمر، والأوزاعي (4)، ومن المفسرين الذين رجحوا هذا الرأي: الطبري (5)، والراغب الأصفهاني (6)، وابن جزى (7)، وابن كثير (8)، والبقاعي (9)، وأبو السعود (10)، والشوكاني (11)، والقاسمي (12)، ومحمد رشيد رضا (13)، والسعدي (14)، وابن عاشور (15)، وغيرهم من المفسرين .

تتمثل أدلة هذا الفريق بما يأتي:

1. أن الآية مخصوصة بآية سورة المائدة ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، وبعضهم قال أنها منسوخة (16)، قال الطبري: "وأن الآية عام ظاهرها خاص باطنها، لم ينسخ منها شيء، وأن نساء أهل الكتاب غير داخلات فيها، وذلك أن

(1): راهب يهودي كان على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، هو الذي قال يد الله مغلوله، والله فقير، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وهو الذي قال بالتثليث، وفيه نزلت آيات من القرآن، انظر الطبري: [ج7/ ص 441، 442، 443].
(2): ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، [ج2/ ص360].
(3): محمد رشيد، المنار، [ج2/ ص278].
(4): الشوكاني، فتح القدير، [ج1/ ص257].
(5): الطبري، جامع البيان، [ج4/ ص365].
(6): الراغب الأصفهاني، [ج1/ ص454].
(7): ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، [ج1/ ص120].
(8): ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، [ج1/ ص436].
(9): البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، [ج3/ ص270].
(10): أبو السعود، إرشاد العقل السليم، [ج1/ ص221].
(11): الشوكاني، فتح القدير، [ج1/ ص257].
(12): القاسمي، محاسن التأويل، [ج2/ ص116].
(13): محمد رشيد، المنار، [ج2/ ص278].
(14): السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، [ج1/ ص99].
(15): ابن عاشور، التحرير والتنوير، [ج2/ ص361].
(16): أبو السعود، إرشاد العقل السليم، [ج1/ ص221].

الله تعالى ذكره أحل بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (المائدة: 5) للمؤمنين من نكاح محصناتهم، مثل الذي أباح لهم من نساء المؤمنين⁽¹⁾.

2. التفريق بين المشرك والكتابي، واستدل على ذلك بأن آيات القرآن الكريمة صريحة بالتفرقة بينهم بدليل عطف أحدهما على الآخر، واستدل ببعض الآيات التي تفرق بينهم مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ (البينة: 6)، وقالوا أن السبب في ذلك أن المشرك هو من يتدين بالشرك، أي أن أصل دينه الإشراك، والكتابي - وإن طرأ في دينه الشرك - فلم يكن من أصله وجوهه⁽²⁾.
3. أن المراد بالمشركات مشركات العرب اللاتي لا كتاب لهن لأن هذا هو عرف القرآن في لقب المشرك واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ (البقرة: 105)، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ (البينة: 1) والعطف يقتضي المغايرة، وأن "هذا القول هو الذي يتفق مع قوله تعالى في بيان من يحل من النساء ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وهي في سورة المائدة، وقد نزلت بعد سورة البقرة⁽³⁾، ونقل محمد رشيد خلاف المفسرين أيضاً في أن آية المائدة مخصصة أو ناسخة لآية البقرة، وذهب محمد رشيد إلى أن آية المائدة ناسخة لآية سورة البقرة⁽⁴⁾.

وكذلك قال ابن عاشور أن إدخال أهل الكتاب بعيد عن الاصطلاح الشرعي⁽⁵⁾، وكذلك أبو زهرة وافق محمد رشيد وابن عاشور في أن كلمة مشرك إذا ذكرت في القرآن انصرفت إلى عبدة الأوثان فصارت حقيقة عرفية، ولا تطلق على اليهود والنصارى⁽⁶⁾، وأضاف محمد أبو زهرة قائلاً: "فما من نص يخص أهل الكتاب وصفوا فيه بالإشراك، بل ترى كل النصوص الخاصة باليهود والنصارى إما أن يعبر عنهم باليهود والنصارى،...، أو يعبر عنهم بأهل الكتاب، وحتى أنهم في مقام الذم يوصفون بالكفر ولا يوصفون بالشرك، وبهذا كله يتبين أن التحريم من أول الأمر كان خاصاً بالمشركات، ولم تحرم الكتابيات، بل جاء النص بإباحة الزواج منهن، وعلى ذلك تضافرت الأخبار عن الصحابة والتابعين بإباحة زواج الكتابية، وتحريم زواج المشركة، وقد قال جمهور المفسرين إنه لا يعرف أن أحداً من الصحابة قد حرم زواج الكتابية"⁽⁷⁾.

يتضح من خلال أقوال المفسرين، أن الاستدلال بالفاصلة يتعارض مع قاعدة الحقيقة العرفية أو الاصطلاح الشرعي، والقاعدة تقول إذا تنازع المفسرون في تفسير آية أو جملة من كتاب الله فأولى الأقوال بالصواب هو القول الذي يوافق استعمال القرآن، ومعهوده في غير موضع النزاع⁽⁸⁾، وأيضا فالآية مخصوصة بآية أخرى وهي آية صريحة في الحكم، آية سورة المائدة، وحاول

(1): الطبري، جامع البيان، [ج 4/ص 365].

(2): القاسمي، محاسن التأويل، [ج 2/ص 116].

(3): انظر: محمد رشيد، المنار، [ج 2/ص 278].

(4): انظر: محمد رشيد، المنار، [ج 2/ص 278].

(5): انظر: ابن عاشور، [ج 2/ص 361].

(6): انظر: أبو زهرة، [ج 2/ص 716].

(7): أبو زهرة، [ج 2/ص 716-717].

(8): الحربي، قواعد الترجيح، [ج 1/ص 172].

الشنقيطي رحمه الله أن يجمع بين الرأيين حيث أنه أباح الزواج من الكتابيات اعتماداً على آية سورة المائدة، ولكنه أدخل أهل الكتاب بلفظ المشركين اعتماداً على الفاصلة القرآنية، وهو رأي وجيه والله أعلم.

المطلب الثالث: في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: 222)

اختلف المفسرون في جواز قربان الزوجة بعد انقطاع الدم وقبل الغسل، أم لا بد من الغسل، لاختلافهم في معنى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فذهب جمهور المفسرين إلى أنه لا بد من اغتسال الزوجة ولا يجوز للزوج جماعها قبل ذلك، وسنذكر هنا أقوال المفسرين الذين استدلوا بالفاصلة على وجوب الغسل أولاً ثم ننقل بعض الأقوال الأخرى في وجوب الغسل قبل الجماع .

القول الأول: وجوب اغتسال الزوجة قبل الجماع، وهو قول الجمهور من المفسرين والفقهاء .

رجح ابن العربي وجوب الغسل قبل الجماع، مستدلاً بالفاصلة القرآنية فقال:

قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ فمدحهم وأثنى عليهم، فلو كان المراد به انقطاع الدم ما كان فيه مدح، لأنه من غير عملهم والباري سبحانه وتعالى قد ذم على مثل هذا فقال: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ (آل عمران : 188) (1)

استدل ابن العربي بالإضافة إلى الأدلة الأخرى في المسألة، بالفاصلة القرآنية كقرينة ترجيحية فيما ذهب إليه، فقال: " قال تعالى في آخر الآية ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ .

وقال الكيا الهراسي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ : " وذلك يدل دلالة ظاهرة على تعلق قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ بقوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ وإنما يحب الله تعالى المتطهرين باختيارهم لا غير، فليكن قوله ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ محمولاً على التطهر بالاختيار وهو فعل " (2)، واحتج أيضاً ابن الفرس (3)، والصابوني (4) بالفاصلة القرآنية لهذا الرأي.

وفي هذا يتضح كيف استدل بعض المفسرين بالفاصلة القرآنية على ما ذهبوا إليه من رأي في هذا المثال، حيث استدل الكيا الهراسي وابن العربي وابن الفرس والصابوني على ترجيحهم بقول الله تعالى في آخر الآية ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ وهي فاصلة، مما يدل على اعتمادها كقرينة ترجيحية.

ورجح أغلب المفسرين هذا الرأي، لكنهم لم يذكروا ما ذكره ابن العربي ومن تبعه من المفسرين من استدلال بالفاصلة القرآنية، ولكنهم خلال تفسيرهم للفاصلة القرآنية قرنها بالتطهر بالماء وممن رجح هذا الرأي من المفسرين الطبري واستدل بأدلة أخرى مثل القراءة المتواترة الأخرى وهي قراءة التشديد في قوله تعالى ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ وجمع بين القراءتين واستدل أيضاً بعدم جواز الصلاة

(1): ابن العربي، أحكام القرآن، [ج 1/ ص 231].

(2): الكيا الهراسي، أحكام القرآن، [ج 1/ ص 139].

(3): ابن الفرس، أحكام القرآن، [ج 1/ ص 290].

(4): الصابوني، روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، [ج 1/ ص 302].

قبل الاغتسال فكما لا تجوز الصلاة أيضاً لا يجوز الجماع، غير أنه نقل الخلاف بالمقصود بقوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ورجح القول القائل بأن المقصود إن الله تعالى يحب المتطهرين بالماء من الأحداث للصلاة⁽¹⁾، يجب على قياس الطبري بأن الصلاة عبادة من شروط صحتها الطهارة بخلاف الجماع، فلا يشترط له ذلك.

ورجح الرازي أنه لا يجوز إتيان الزوجة إلا بعد الاغتسال، مستدلاً على ذلك بأن قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ عائد إلى ذات المرأة، فوجب أن يحصل لكامل بدنهما، فهذا يوجب أن المراد به الاغتسال وإذا أمكن بوجود الماء، وإن تعذر ذلك فقد أجمع القائلون بوجوب الاغتسال على أن التيمم يقوم مقامه⁽²⁾.

القول الثاني: إباحة إتيان الزوجة بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال وهو قول الحنفية من الفقهاء وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بالتخفيف وحجتهم من وجهين: أن (حتى) تستخدم لانتهاه الغاية وتقتضي أن يكون حكم ما بعدها بخلافها، وأن قول الله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ يطهرن بالتخفيف المراد به انقطاع الدم⁽³⁾،

والذي يترجح والله أعلم القول الأول أنه لا يجوز إتيان الزوجة إلا بعد الاغتسال، وذلك لدلالة الفاصلة القرآنية على حب الله للمتطهرين فقوله تعالى ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ وهي صيغة مبالغة، أي زيادة في التطهر، وأيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ فهذا الترتيب بالألفاظ، يقتضي ترتيب بالأفعال، فلا يكون الإتيان إلا بعد التطهر والله أعلم.

المطلب الرابع: قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ {226} وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ {227}﴾ (البقرة: 226، 227)

الآية الكريمة من آيات الأحكام التي تتحدث عن نوع من أنواع الطلاق، وهو الإيلاء⁽⁴⁾، ولكن اختلف الفقهاء في وقوع الطلاق في الإيلاء هل يكون بمجرد انتهاء المدة، أو لابد من تلفظ الزوج بالطلاق لاختلافهم في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ على قولين:

القول الأول: إنه لابد من تطليق الزوج بعد انتهاء المدة وإلا طلق عليه القاضي.

استدل أصحاب هذا القول من المفسرين بالفاصلة القرآنية: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ على وجوب تطليق الزوج بعد انتهاء المدة، ومن هؤلاء المفسرين: الطبري⁽⁵⁾، والبغوي⁽⁶⁾، والرازي⁽¹⁾، والقرطبي⁽²⁾، والبيضاوي⁽³⁾، وأبو حيان⁽⁴⁾، والشوكاني⁽⁵⁾، وابن عاشور⁽⁶⁾، ومحمد صديق خان⁽⁷⁾، وهذه أقوالهم في المسألة:

(1): انظر: الطبري، جامع البيان، [ج4/ص396].

(2): انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، [ج6/ص419].

(3): انظر، الجصاص، [ج1/ص422].

(4): الإيلاء: هو أن يحلف الزوج على أن لا يقرب زوجته مدة أربعة أشهر فأكثر (على اختلاف بين العلماء في المدة) ينظر معنى الإيلاء: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، [ج3/ص422]، وحاشية الدسوقي، [ج2/ص426]، والنووي، زكريا، المجموع شرح المذهب، [ج17/ص299]، بن قدامة، الكافي، [ج3/ص155].

(5): الطبري، [ج4/ص498].

(6): البغوي، الحسين، معالم التنزيل في تفسير القرآن، [ج1/ص298].

نقل الطبري الخلاف بين المفسرين ثم رجح القول القائل بوجوب تلفظ الزوج بالطلاق مستنداً بقول الله عز وجل في الفاصلة القرآنية: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ وبما أن الله تعالى قدم السمع على العلم فلا بد أن ذلك مقصود .

قال الطبري: " وأشبه هذه الأقوال بما دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى ذكره قول عمر بن الخطاب وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ومن قال بقولهم في الطلاق أن قوله: " فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ " إنما معناه: فَإِنْ فَاءُوا بعد وَقَفَ الإمام إياهم من بعد انقضاء الأشهر الأربعة، فرجعوا إلى أداء حق الله عليهم لنسائهم اللاتي آتوا منهن، فَإِنَّ اللَّهَ لَهُمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ " وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ " فطَلَّقُوهُنَّ " فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ " ، لطلاقهم إذا طَلَّقُوا = "عليم" بما أتوا إليهن، وإنما قلنا ذلك أشبه بتأويل الآية، لأن الله تعالى ذكره حين قال: " وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ "، "فإن الله سميع عليم" ومعلوم أن انقضاء الأشهر الأربعة غير مسموع، وإنما هو معلوم، فلو كان "عزم الطلاق" انقضاء الأشهر الأربعة لم تكن الآية مختومة بذكر الله الخبر عن الله تعالى ذكره أنه "سميع عليم" (8).

استدل الامام الطبري رحمه الله تعالى بالفاصلة القرآنية وهي قول الله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ في ترجيح ما ذهب إليه من أن الطلاق يقع إذا تلفظ الزوج بالطلاق وليس فقط بانتهاء مدة الإيلاء وهي أربعة أشهر، بدلالة أن انتهاء المدة لا يسمع وإنما الذي يسمع هو لفظ الطلاق. وتبعه في هذا الاستدلال البغوي (9)، والرازي (10)، وأضاف القرطبي للاستدلال بالفاصلة، الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ دليل على أنها لا تطلق بمضي مدة أربعة أشهر، ما لم يقع إنشاء تطليق بعد المدة " (11).

وكذلك رجح البيضاوي الرأي القائل أنه لا بد من تطليق الزوج وإلا طلق عليه القاضي مستنداً بالفاصلة القرآنية وبقوله تعالى ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ فقال: " وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ: وَإِنْ صَمَّمُوا قَصْدَهُ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ لَطَّاقَهُمْ ، ... ، وعندنا يطالب بعد المدة بأحد الأمرين فإن أبى عنهما طلق عليه الحاكم " (12) .

قال أبو حيان مستنداً بالفاصلة القرآنية: " وفي قوله في هذا التقسيم ﴿ فَإِنْ فَاءُوا ﴾ ، ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ دليل على أن الفرقة التي تقع في الإيلاء لا تقع بمضي الأشهر الأربعة من غير قول، بل لابد من القول، لقوله: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ ، لأن العزم

(1): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج6/ص423].

(2): القرطبي، [ج3/ص111].

(3): البيضاوي، [ج1/ص141].

(4): أبو حيان، [ج2/ص450].

(5): الشوكاني، فتح القدير، [ج1/ص268].

(6): ابن عاشور، التحرير والتنوير، [ج2/ص386].

(7): الغنوجي، محمد، نيل المرام في تفسير آيات الأحكام، [ج1/ص79].

(8): الطبري، جامع البيان، [ج4/ص498].

(9): البغوي، [ج1/ص298].

(10): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج6/ص432].

(11): القرطبي، [ج3/ص111].

(12): البيضاوي، أنوار التنزيل، [ج1/ص141].

على فعل الشيء ليس فعلاً للشيء، ويؤكد: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ولا يسمع إلا الأقوال⁽¹⁾، وكذلك استدل ابن القيم بالفاصلة القرآنية فقال: " فإن الطلاق لما كان لفظاً يسمع، ومعنى يقصد عقبه باسم (السميع) لما نطق به، (العليم) بمضمونه " (2)، وفي الباب أيضاً استدل بالفاصلة القرآنية على أنه لا بد من تطليق الزوج حتى يقع الطلاق (3).

الرأي الثاني في المسألة: وهو أن الطلاق يقع بانتهاء المدة وهي أربعة أشهر، إن لم يفيء الزوج، ورجحه بعض المفسرين ومنهم: الزمخشري، والطبي، والألوسي، والجرجاني، وأبو زهرة.

قال الزمخشري: فإن قلت ما تقول في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وعزمهم الطلاق بما لا يعلم ولا يسمع؟ قلت الغالب أن العازم للطلاق وترك الفئدة والضرار لا يخلو مقابلة ودمدمة ولا بد له أن يحدث نفسه ويناجيها بذلك، وذلك حديث لا يسمعه إلا الله كما يسمع وسوسة الشيطان (4)، وكذلك الطبي قال: " ولنا أنه ظلمها بمنع حقها فجازاه الشرع بزوال نعمة النكاح عند مضي المدة " (5). ورجح هذا الرأي أبو زهرة في زهرة التفاسير (6)، والألوسي (7).

يترجح من خلال الإطلاع على أقوال المفسرين الرأي الأول وهو رأي الجمهور، وهو أن الطلاق لا يقع بمجرد انتهاء المدة، بل لا بد من تطليق الزوج وإلا طلق عليه الحاكم أو القاضي، والدليل على ذلك الفاصلة القرآنية ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، فإن أثر الفاصلة في الترجيح قوي وهي دليل ساطع على رجاحة الرأي، بالإضافة إلى قوله تعالى ﴿فَإِنْ قَاؤُوا﴾، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا﴾، ففيهما أيضاً دليل قوي على أن الطلاق لا يقع بمجرد انتهاء المدة، والله أعلم.

المطلب الخامس: في تفسير قول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: 236)

اختلف المفسرون في حكم المتعة للمطلقة هل هي واجبة أو مندوبة على قولين، القول الأول: أن المتعة للمطلقة مندوبة، لأن الله تعالى قال في آخر الآية ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ فصرف الأمر في (وَمَتَّعُوهُنَّ) من الوجوب إلى الندب، وهو رأي مالك بن أنس وشريح، ورجحه ابن العربي من المفسرين، قال ابن العربي مرجحاً بالفاصلة القرآنية إن المتعة مندوبة: " أن الله تعالى قال فيها: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين، فتعليقها بالإحسان، ليس بواجب، وبالتقوى وهو معنى خفي دل على أنها استحباب، يؤكد أنه قال تعالى في

(1): أبو حيان، البحر المحيط، [ج2/ص 450].

(2): ابن القيم، التفسير القيم، [ج1/ص 149].

(3): ابن عادل، عمر، اللباب في علوم الكتاب، [ج4/ص 107].

(4): الزمخشري، محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، [ج1/ص 270].

(5): الطبي، الحسين، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطبي على الكشاف)، [ج3/ص 382].

(6): انظر: أبو زهرة، زهرة التفاسير، [ج2/ص 754].

(7): الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، [ج1/ص 523].

العفو عن الصداق ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (البقرة: 237) فأضافه إلى التقوى وليس بواجب، وذلك أن للتقوى أقساماً منها واجب ومنها ما ليس بواجب ⁽¹⁾.

رد ابن جرير الطبري هذا الاستدلال فقال: " فإن الله تعالى ذكره قد أمر جميع خلقه بأن يكونوا من المحسنين ومن المتقين، وما وجب من حق على أهل الإحسان والتقوى، فهو على غيرهم أوجب، ولهم ألزم ⁽²⁾، وتبعه القرطبي ⁽³⁾، والشوكاني ⁽⁴⁾. وتعددت آراء المفسرين في معنى الإحسان الوارد في الآية فمنهم من قال إنه الإيمان والإسلام ⁽⁵⁾، أو إنه إحسان في التعامل لا عقوبة، كأن المعنى إن كنتم مؤمنين بالله محسنين في طاعته فعليكم أن تجعلوا هذا المتاع لأنثاً مؤدياً إلى الغرض ⁽⁶⁾، أو أن المحسن هو المحسن لنفسه بإبعاها عن الكفر ⁽⁷⁾، أو أن الاحسان هو الإجابة والإتقان وتحري الحق وأداؤه على الوجه الأكمل، وذلك يتلاقى مع معنى الوجوب ⁽⁸⁾، والقصد من إيرادها للدلالة على أنها لا تتعارض مع الوجوب.

وناقش محمد رشيد رضا اعتماد الفاصلة في الدلالة على الندب، بأن لفظ الإحسان حسن ذكره هنا لأن مقدار المتعة غير محدد، والشارع يحب بسط الكف فيه، وليبان أن المتعة ليست من قبيل الغرامة، هذا أولاً، ثم استدلت بآيات قرآنية ذكر فيها الإحسان والمحسنين في مقام الأعمال الواجبة، كقوله تعالى في سورة التوبة: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمُرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة: 91)، والنصح لله والرسول صلى الله عليه وسلم واجب، وقوله في هذه السورة أيضاً: ﴿مَا كَانَ لِلْأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (التوبة: 120) وذكر هذا اللفظ كثيراً بعد ذكر الصبر في مواضع اليأس وهو واجب، وبعد ذكر محاولة إبراهيم عليه السلام ذبح ولده، وكان واجباً عليه لولا ما اقتداه الله تعالى، وقال تعالى في سورة الزمر عند ذكر الجزاء: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الزمر: 58)، وقال محمد رشيد مستكراً: " وهل يصح أن يقال: إن النفس

تعذب على ترك النوافل فتمنى الرجعة لتؤديها؟" القصد من هذا التتبع للفظ الإحسان لبيان أن لفظ الإحسان لا يذكر مع المندوب فقط، بل قد يذكر مع الواجب أيضاً، فقال: " ومن تتبع الآيات التي ذكر فيها الإحسان يرى أن منها ما يراد به الأعمال المفروضة أولاً بالذات، ومنها ما يراد به ما زاد عن الفرض من العمل الصالح ومنها ما يراد به إحسان العمل وإتقانه مطلقاً ⁽⁹⁾. وناقش الجصاص المستدلين بالفاصلة على الندب من عدة وجوه: أولاً: إنما ذكر المتقين والمحسنين تأكيداً لوجوبها، وليس تخصيصاً لهم بالذكر نفيًا لإيجابها على غيرهم، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 2) وهو هدى للناس

(1): ابن العربي، أحكام القرآن، [ج1/ص291].

(2): الطبري، [ج1/ص132-133].

(3): القرطبي، [ج3/ص203].

(4): الشوكاني، [ج1/ص290].

(5): أبو حيان، البحر المحيط، [ج2/ص534].

(6): محمد رشيد، [ج2/ص340].

(7): ابن عاشور، التحرير والتنوير، [ج2/ص461].

(8): انظر: أبو زهره، زهرة التفاسير، [ج2/ص829 وما بعدها].

(9): محمد رشيد، المنار، [ج2/ص342].

كافة، وقوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ (البقرة: 185) فلم يكن قوله تعالى ﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ موجباً لأن لا يكون هدى لغيرهم، كذلك قوله تعالى: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ و﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ غير ناف أن يكون حقاً على غيرهم، ويلزم هذا السائل أن لا يجعلها ندباً أيضاً، لأن ما كان ندباً لا يختلف فيه المتقون وغيرهم (1).

القول الثاني: أن المتعة للمطلقة واجبة، ذهب جمهور المفسرين إلى وجوب المتعة، ومنهم الطبري (2)، والجصاص (3)، والرازي (4)، والكلبي الهراسي (5)، والقرطبي (6)، وأبو حيان (7)، والشوكاني (8)، ومحمد رشيد رضا (9)، والمراغي (10)، وابن عاشور (11)، وأبو زهرة (12)، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة:

أولها: أن الآية جاءت بصيغة الأمر ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ ﴾، رجح الطبري وجوب النفقة لكل مطلقة، فقال: " وأرى أن المتعة للمطلقة حق واجب، إذا طلقت، على زوجها المطلقة ... ، وإنما قلنا ذلك، لأن الله تعالى ذكره قال " ومتعوهن " فأمر الرجال أن يمتعوهن، وأمره فرض، إلا أن يبين تعالى ذكره أنه عني به النذب والإرشاد " (13).

ثانيها: استدل أصحاب هذا الرأي أيضاً بالفاصلة القرآنية على الوجوب. فقد استدل الجصاص (14) على الوجوب بالفاصلة القرآنية ﴿ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ من عدة وجوه: أ - قال: " وليس في ألفاظ الإيجاب أكد من قوله (حَقًّا عَلَيْهِ)، وقوله تعالى: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ تأكيداً لإيجابها" وتبعه في هذا الاستدلال القرطبي ومحمد رشيد وابن عاشور وأبو زهرة .

ب - واستدل الجصاص أيضاً بالفاصلة فقال: " إذ جعلها - أي النفقة - من شرط الإحسان، وعلى كل أحد أن يكون من المحسنين" وتبعه القرطبي في ذلك.

ج - واستدل الجصاص بقوله تعالى: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ قال: " هي تأكيد لإيجابها " .

ثالثها: استدل الجصاص بلام الملكية المضافة لهن بقوله تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وقال: أنه يقتضي الوجوب أيضاً، لأنه جعلها لهن، وما كان للإنسان فهو ملكه (15).

(1): انظر: الجصاص، أحكام القرآن، [ج1/ص520].

(2): انظر: الطبري، [ج5 / ص 132-133].

(3): الجصاص، أحكام القرآن، [ج1/ص520].

(4): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج6/ص476].

(5): الكلبي الهراسي، أحكام القرآن، [ج1/ص202].

(6): القرطبي، جامع أحكام القرآن، [ج3/ص302].

(7): أبو حيان، البحر المحيط، [ج2 / ص534].

(8): الشوكاني، فتح القدير، [ج1/ص290].

(9): محمد رشيد، المنار، [ج2/ص340].

(10): المراغي، أحمد، تفسير المراغي، [ج2/ص197].

(11): ابن عاشور، التحرير والتنوير، [ج2/ص461].

(12): أبو زهرة، زهرة التفاسير، [ج2/ص829].

(13): الطبري، جامع البيان، [ج5/ص132-133].

(14): الجصاص، أحكام القرآن، [ج1/ص520].

(15): الجصاص، أحكام القرآن، [ج1/ص520].

رابعها: استدل الجصاص أيضاً بفاصلة آية أخرى في سورة الأحزاب، فقال: " ونوجبها على غيرهم بقوله تعالى: ﴿فَمَتَّعُوهُمْ وَسَوَّغُوهُمْ سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾ (الأحزاب: 49) وذلك عام في الجميع بالاتفاق، لأن كل من أوجبها من فقهاء الأمصار على المحسنين والمتقين أوجبها على غيرهم " (1).

واستدل الرازي بالفاصلة القرآنية على الوجوب بأن الفاصلة تقوي الرأي القائل بالوجوب، من حيث أنه تعالى قال في الفاصلة (على) وهي كلمة للوجوب، ولأنه إذا قيل: هذا حق على فلان، لم يفهم منه الندب بل الوجوب (2).
استدل محمد رشيد أيضاً بالفاصلة القرآنية على الوجوب، فقال: " وأما كونه ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ فمعناه أنها واجبة حاقة، على أنها إحسان في التعامل لا عقوبة (3).

وكذلك محمد أبو زهرة فقد رجح وجوب المتعة على المطلق مستنداً بالأدلة السابقة وبالفاصلة القرآنية، وقال: أن الفاصلة مؤكدة للوجوب لأن كلمة (حقاً) الواردة بها تعني أن التمتع أمر ثابت لازم واجب على المحسنين، والتعبير بالمحسنين للإشارة إلى أن ذلك الواجب من قبيل الإحسان بالمودة، وذلك لا ينافي الوجوب،

خامسها: استدل أبو زهرة بقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ أنه يؤكد الوجوب، إذ فيه التعبير بعلى التي تقيد اللزوم، وفيه أن المقل والمكثر عليهما أداء بطاقتهم، ولو كانت المتعة تبرعاً لأعفى منها المقل، واستحسن من المكثر (4).

تبين مما سبق كيف أن الفاصلة القرآنية أثرت بشكل قوي على آراء المفسرين في هذا المثال، واعتمدها أصحاب القولين كقرينة ترجيحية، كل منهم بتوجيه مختلف.

ويظهر والله أعلم أن وجوب المتعة للمطلقة هو الراجح، للأدلة التي ذكرها أصحاب هذا الرأي واستدلّهم بالفاصلة من جهة أخرى فكانت مؤكدة للوجوب كما ذكر جمهور المفسرين.

المطلب السادس: في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِمَّنْ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة : 254)

اختلف المفسرون في النفقة المأمور بها في هذه الآية الكريمة، هل هي في الزكاة أم النفقة في الجهاد، أم في النفقة الواجبة والمندوبة معاً ؟ (5).

القول الأول: أن المقصود بالنفقة، أي في الجهاد:

رجح ابن عطية في تفسيره أن المقصود بالنفقة الإنفاق في سبيل الله تعالى أي في الجهاد خاصة، قال : " قال ابن جريج، هذه الآية تجمع الزكاة والتطوع، وهذا كلام صحيح فالزكاة واجبة والتطوع مندوب إليه، وظاهر الآية أنها مراد بها جميع وجوه البر من

(1): الجصاص، [ج 1/ ص 520].

(2): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج 6/ ص 476].

(3): محمد رشيد، المنار، [ج 2/ ص 430].

(4): انظر: أبو زهرة، زهرة التفاسير، [ج 2/ ص 829 وما بعدها].

(5): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج 6/ ص 530].

سبيل وصلة رحم، ولكن ما تقدم من الآيات في ذكر القتال وأن الله يدفع بالمؤمنين في صدور الكافرين، يترجح منه أن هذا النذب إنما هو في سبيل الله، ويقوي ذلك قوله تعالى في آخر الآية {وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ} أي فكافحهم بالقتال بالأنفس وإنفاق الأموال⁽¹⁾.

وقال الرازي إن المقصود من الإنفاق هنا الإنفاق في الجهاد، لأن السياق يتحدث عن القتال⁽²⁾ وذكر الرازي الأقوال في تأويل قوله تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ورجح أن المراد بالظلم أي ترك الإنفاق مستدلاً بقوله تعالى: ﴿آتَتْ أَكْلَهَا وَمَ تَظْلَمُ مِنْهُ شَيْئاً﴾ (الكهف: 33) أي أعطت ولم تمنع فيكون معنى الآية والكافرون التاركون للإنفاق في سبيل الله، وأما المسلم فلا بد وأن ينفق منه شيئاً قل أو كثر⁽³⁾.

قال ابن عاشور: " فالمراد بالإنفاق هنا ما هو أعم من الإنفاق في سبيل الله " ⁽⁴⁾.

لكنه قال في تفسير الفاصلة وهي قول الله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ " وهذا من بدائع بلاغة القرآن، فإن هذه الجملة صالحة أيضاً لتدليل الأمر بالإنفاق في سبيل الله لأن ذلك الإنفاق لقتال المشركين الذين بدأوا الدين بالمناوأة، فهم الظالمون لا المؤمنون الذين يقاتلونهم لحماية الدين والذب عن حوزته. وذكر الكافرين في مقام التسجيل فيه تنزيه للمؤمنين عن أن يتركوا الإنفاق إذ لا يظن بهم ذلك، فتركه والكفر متلازمان، فالكافرون يظلمون أنفسهم والمؤمنون لا يظلمونها، وهذا كقوله: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ 6 ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ 7 (فصلت: 6 ، 7) ⁽⁵⁾.

القول الثاني: أن المقصود بالنفقة في الآية الكريمة الزكاة المفروضة، واستدل أصحاب هذا الرأي أيضاً بالفاصلة القرآنية:

رجح الزمخشري أن المقصود بالإنفاق هنا الإنفاق الواجب لارتباط الوعيد به فقال: " أراد الإنفاق الواجب لاتصال الوعيد به ... ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ أراد والتاركون الزكاة هم الظالمون، فقال والكافرون للتغليظ " واستدل أيضاً بفاصلة آية أخرى فقال: " كما قال في آخر آية الحج (من كفر) مكان ومن لم يحج، ولأنه جعل ترك الزكاة من صفات الكفار في قوله: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ 6 {الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ} (فصلت: 7/6)"، ربط الزمخشري بين الفاصلة القرآنية وما ذهب إليه من رأي

ففسر ما ورد بالفاصلة على أن الزكاة المقصودة بالآية الكريمة هي الزكاة الواجبة . وتابع الزمخشري كل من البيضاوي⁽⁶⁾، والنسفي⁽⁷⁾، وأبو السعود⁽⁸⁾، وقال الشوكاني: " ظاهر الأمر في قوله أنفقوا الوجوب، وقد حملة جماعة على صدقة الفرض لذلك ولما في آخر الآية من الوعيد الشديد... ، والكافرون هم الظالمون فيه دليل على أن كل كافر ظالم لنفسه، ومن جملة من يدخل

(1): ابن عطية، المحرر الوجيز، [ج1/ ص 339].

(2): الرازي، مفاتيح الغيب، [ج6/ ص 532].

(3): انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، [ج6/ ص 532].

(4): ابن عاشور، التحرير والتنوير، [ج3/ ص 14].

(5): ابن عاشور، التحرير والتنوير، [ج3/ ص 16].

(6): البيضاوي، أنوار التنزيل، [ج1/ ص 153].

(7): النسفي، مدارك التنزيل، [ج1/ ص 209].

(8): أبو السعود، إرشاد العقل السليم، [ج1/ ص 247].

تحت هذا العموم مانع الزكاة منعاً يوجب كفره، لوقوع ذلك في سياق الأمر بالإنفاق " (1)، وقد جعل الطيبي قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ من باب المجاز المرسل باعتبار ما يؤول إليه إذ سمي المؤمنين عند مشارفتهم لاكتساء لباس الكفر الذي هو منع الزكاة كفاراً للتغليظ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: 97) أي ومن لم يحج، وليس أن من ترك الحج من غير جحد صار كافراً لكن سمي كافراً للتغليظ (2).

القول الثالث: أن المقصود من النفقة في هذه الآية الكريمة إنفاق المال في جميع وجوه الإنفاق من الزكاة المفروضة والتطوع وممن ذهب إلى هذا الرأي: الطبري (3). ورجحه كل من ابن جزى (4)، والقاسمي (5)، وأبو زهرة بدلالة الوعيد بعده، فقال أبو زهرة: "وإننا نوافقهم على أن الإنفاق المطلوب في هذه الآية إنفاق واجب، ولكنه أعم من الزكاة، فليس الإنفاق الواجب مقصوراً على الزكاة، بل الإنفاق في الحرب عندما تشتد الشديدة، ولا يكون في بيت المال ما يكفي - يكون واجباً، والإنفاق على الفقراء إذا لم تكف الزكاة يكون واجباً، فالقصر على الزكاة ليس بصحيح" (6).

يتضح من خلال هذا المثال، كيف اعتمد المفسرون على الفاصلة القرآنية ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ في الاستدلال على صحة ما ذهبوا إليه من رأي.

(1): الشوكاني، فتح القدير، [ج1/ص310].

(2): الطيبي، فتوح الغيب، [ج3/ص484].

(3): الطبري، جامع البيان، [ج5/ص382].

(4): ابن جزى، التسهيل في علوم التنزيل، [ج1/ص131].

(5): انظر: القاسمي، محاسن التأويل، [ج2/ص189].

(6): أبو زهرة، زهرة التفسير، [ج2/ص928].

الخاتمة:

توصل الباحثان من خلال هذا البحث إلى العديد من النتائج منها:
أولاً: ترتبط القواعد الترجيحية بالفاصلة القرآنية وخصوصاً القواعد المتعلقة بالسياق.
ثانياً: اعتمد كثير من المفسرين على الفاصلة القرآنية في استدلالهم على بيان معنى كلام الله تعالى في الآيات الكريمة.
ثالثاً: في بعض الأمثلة كانت الفاصلة القرآنية دليلاً قوياً على الترجيح وكان أثرها واضحاً جلياً، وفي بعضها كانت مؤكدة ومقوية لباقي الأدلة.
رابعاً: اختلاف المفسرين غالباً ما يكون اختلاف تتوع لا اختلاف تضاد.
خامساً: كل فاصلة قرآنية بينها وبين ما قبلها من سابق الكلام تناسب ، ولكن هذا التناسب ليس بالضرورة أن يستعمل كقرينة ترجيحية عند المفسرين .

التوصيات:

يوصي الباحثان طلاب العلم إلى الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالقرآن الكريم وعلومه، لما للقرآن العظيم من دور كبير في توثيق صلة الأمة بخالقها، ولأن القرآن الكريم منبع الأحكام المتعلقة بالدارين والتي تؤدي إلى النجاة والسعادة الأبدية، كما ويوصي الباحثان طلاب العلم بالتعمق في دراسة القواعد المتعلقة بالتفسير وأثرها على الآراء التفسيرية، وخصوصاً المتعلقة بالسياق والفاصلة القرآنية.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الأشقر، عمر بن سليمان، (1433هـ - 2012م)، *التقوى*، تعريفها وفضلها ومحذوراتها وقصص من أحوالها، (ط1)، الأردن، دار النفائس.
2. الألوسي، محمود بن عبد الله، (1415هـ)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (ط1)، بيروت. دار الكتب العلمية.
3. البغوي، الحسين بن مسعود، (1420هـ)، *معالم التنزيل، في تفسير القرآن*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط1)، بيروت. دار إحياء التراث العربي.
4. البقاعي، إبراهيم بن عمر، (د. ت)، *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*، (د. ط)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.
5. البيضاوي، عبد الله بن عمر، (1418هـ)، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)*، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (ط1)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
6. ابن جزي الكلبي، محمد بن أحمد، (1416هـ)، *التسهيل لعلوم التنزيل*، تحقيق: عبد الله الخالدي، (ط1)، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
7. الجصاص، أحمد بن علي (أبو بكر الرازي)، (1405هـ - 1994م)، *أحكام القرآن*، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، (ط1)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
8. الحربي، حسين بن علي، (1417هـ - 1996م)، *قواعد الترجيح عند المفسرين*، (ط1) الرياض، دار القاسم.
9. أبو حيان، محمد بن يوسف، (1420هـ)، *البحر المحيط في التفسير*، تحقيق: صدقي محمد جميل، (د. ط)، بيروت، دار الفكر.
10. الرازي، محمد بن عمر، (1420هـ)، *مفاتيح الغيب = التفسير الكبير*، (ط3)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
11. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (1412هـ)، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (ط1)، بيروت - لبنان، دار القلم، الدار الشامية.
12. رضا، محمد رشيد، (1990م)، *تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)*، (د. ط)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
13. الرماني، علي بن عيسى، (1976م)، *النكت في اعجاز القرآن*، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله و محمد زغلول سلام، (ط3)، مصر، دار المعارف.
14. الزركشي، محمد بن عبد الله، (1376هـ - 1957م)، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط1)، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه.
15. الزركلي، خير الدين بن محمود، (2002م)، *الأعلام*، (ط15)، (د.م)، دار العلم للملايين.

16. الزمخشري، محمود بن عمرو، (1407 هـ)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، (ط 3)، بيروت، دار الكتاب العربي.
17. أبو زهرة، محمد بن أحمد، (د. ت)، *زهرة التفاسير*، (د. ط)، (د. م)، دار الفكر العربي.
18. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، (1420 هـ - 2000 م)، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، (ط 1)، (د. م)، مؤسسة الرسالة.
19. أبو السعود العمادي، محمد بن محمد، (د. ت)، *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز (تفسير أبي السعود)*، (د. ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
20. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، (1415 هـ - 1995 م)، *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، (د. ط)، بيروت - لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
21. الشوكاني، محمد بن علي، (1414 هـ)، *فتح القدير*، (ط 1)، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.
22. الشوكاني، محمد بن علي، (1419 هـ . 1999 م)، *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول*، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، (ط 1)، دمشق، دار الكتاب العربي، دمشق.
23. الصابوني، محمد بن علي، (1400 هـ . 1980 م)، *روائع البيان تفسير آيات الأحكام*، (ط 3)، دمشق، مكتبة الغزالي، بيروت، مؤسسة مناهل العرفان.
24. الطبري، محمد بن جرير، (1420 هـ . 2000 م)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط 1)، (د. م)، مؤسسة الرسالة.
25. الطيبي، الحسين بن عبد الله، (1434 هـ . 2013 م)، *فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)*، إشراف: محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، (ط 1)، دبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.
26. ابن عادل، سراج الدين عمر، (1419 هـ . 1998 م)، *اللباب في علوم الكتاب*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (ط 1)، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.
27. ابن عاشور، محمد الطاهر، (1984 م)، *التحرير والتنوير*، (د. ط)، تونس، الدار التونسية للنشر.
28. ابن العربي المالكي، محمد بن عبد الله، (1420 هـ - 2003 م)، *أحكام القرآن*، (ط 3)، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.
29. ابن عرفة، محمد بن محمد، (1986 م)، *تفسير الإمام ابن عرفة*، تحقيق: حسن مناعي، (ط 1)، تونس، مركز البحوث بالكلية الزيتونية.
30. ابن عطية، عبد الحق بن غالب، (1422 هـ)، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط 1)، بيروت، دار الكتب العلمية.
31. ابن فارس القزويني، أحمد، (1399 هـ . 1979 م)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د. ط)، (د. م)، دار الفكر.

32. ابن الفرس، عبد المنعم بن عبد الرحيم، (1427 هـ . 2006م)، **أحكام القرآن**، تحقيق: طه بن علي بن سريح ، (ط 1)، بيروت - لبنان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
33. القاسمي، محمد جمال الدين بن عمر، (1418 هـ)، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط 1)، بيروت، دار الكتب العلمية.
34. القرطبي، محمد بن أحمد، (1384 هـ . 1964م)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم اطفيش، (ط 2)، القاهرة، دار الكتب المصرية.
35. القنوجي، محمد صديق خان، (2003م)، **نيل المرام من تفسير آيات الأحكام**، تحقيق محمد حسن اسماعيل و أحمد فريد المزيدي، (د. ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
36. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (1410 هـ)، **تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)**، تحقيق: مكتبة الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، (ط 1)، بيروت، دار مكتبة الهلال.
37. ابن كثير، اسماعيل بن عمر، (1419 هـ)، **تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، (ط 1)، بيروت، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون.
38. الكفوي، أيوب بن موسى، (د. ت)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (د. ط)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
39. الكيا الهراسي، علي بن محمد، (1405 هـ)، **أحكام القرآن**، تحقيق: موسى محمد علي و عزة عبد عطية ، (ط 2)، بيروت، دار الكتب العلمية.
40. المراغي، أحمد بن مصطفى، (1365 هـ . 1946م)، **تفسير المراغي**، (ط 1)، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
41. ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414 هـ)، **لسان العرب**، (ط 3)، بيروت، دار صادر.
42. النسفي، عبد الله بن أحمد، (1419 هـ . 1998م)، **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، تحقيق: يوسف علي بدوي، (ط 1)، بيروت، دار الكلم الطيب.

Arbic References in English:

1. Al-Ashgar,O. (2012). Al-taqwa (in Arabic). Dar Al-Nafaes, Jordan, 1st Edition .
2. Al-Alousi, M. (1415). Rooh Al-maani fe tafseer Al-Qur'an and Mathani Seven. (in Arabic). Dar Al- Kutub Al-Ilmyya, Beirut, 1st Edition.
3. Al-Baqhawī, H (1420). Maalem Al-tanzeel fe tafseer Al-Qur'an(in Arabic). Dar Iheaa Al-Twrath Al-Aarabe, Beirut, 1st Edition.
- 4.Al-Buqai, I .Nathm Al-Dorar in propoation to the verses and suras.(in Arabic). Dar Al-Kitab Al-Islami, Cairo.
5. Al-Baidaw, A.(1418). Anwar al-Tanzil wa Asrar al-ta'wil .(in Arabic). Dar eheaa al-torath, Beirut, 1st Edition.
6. Ibn Jozi, M .(1416). Al- Tasheel le'oloom Al-Tanzeel.(in Arabic). Dar Al-Arqam Bin Abi Al-Arqam, Beirut,1st Edition.
7. Al-Jssas, A. (1405). Ahkam Al-Qur'an.(in Arabic). Dar Eheea'a Al-Torathe, Beirut.
8. Al-Harbi, H. (1996). Qawaa'd Al-tarjeeh End Almofasreen.(in Arabic). Dar Al-Qasim, Al-Riyadh, 1st Edition.
9. Abu Hayyan, M.(1420). Al-Bhr Al-Muheet fe Al-tafseer.(in Arabic). Dar Alfikr, Beirut.
10. Al-Razi, M. (1420). Mafateeh Al-Qaep.(in Arabic). Dar Eheea'a Al-Torathe Al-Arabi, Beirut, 3rd Edition.
11. Al-Ragheb Al-Isfahani, H. (1412).Al-Mufradat fe Gharib Al-Qur'an. (in Arabic). Dar Al-Qalam, Al-Dar Al-Shamiya, Beirut, 1st Edition.
12. Reda, M. (1990). Tafsir AL-Manar.(in Arabic). Egyptian General Book Authority.
13. Al-Rummani, A. (1976). Al-Nukat fe Iejaz Al-Qur'an.(in Arabic). Dar Al-Ma'arif, Egypt,3rd Edition.
14. Al-Zarkashi, M.(1957). Al-Burhan fe eloom Al-Qur'an. (in Arabic). Dar Eheea'a Al-Kutob Al-Arabeeh, Issa Al-Babi Al-Halabi , Beirut, 1st Edition.
15. Al-Zarkali, k. (2002). Al.alaam. (in Arabic). Dar aleilm lilmalayin, 15 Edition.
15. Al-Zamakhshari, M. (1407). Al-kashaf . (in Arabic). Dar Al-ketab Al-Arabi, Beirut, 3rd Edition.
16. Abu Zahra, M , Zahrat Al-Tafseer. (in Arabic). Dar Al-Fikr Al-Arabi.
17. Al-Saadi, A. (2000). Tayseer al-Karim al-Rahman fe Tafseer kalam Al-Manan. (in Arabic). Foundation for Al-Resalah , 1st Edition.
18. Abu Al-Saud Al-Emadi, M. Ershad AL-Agl Alsaleem ila Mazaya Al-Ketab Al-A'sys. (in Arabic). Dar Iheea'a Al-Turath, Beirut,
19. Al-Shanqeeti, M. (1995). Adwaa al-Bayan fi Edah Al-Qur'an bel Qur'an.(in Arabic). Dar Al-Fikr, Beirut.
20. Al-Shawkani, M. (1414). Fateh Al-Qadeer. (in Arabic). Dar Ibn Kathir, Dar Al-Kalem Al-Taep, Damascus, Beirut, 1st Edition.
21. Al-Sabuni, M. (1980). Rawa'i Al-Baeen tafseer Ayaat Al-Ahkaam. (in Arabic). Al-Ghazali Library, Damascus, Al-Irfan Foundation, Beirut, 3rd Edition.
22. Al-Tabari, M. (2000). Jami al- Bayan fi Ta'wel al-Qur'an. (in Arabic). The Risalah Foundation, 1st Edition.
23. Al-Tibi, H. (2013). Fattouh Al-Ghayeb. (in Arabic). Dubai International Prize for the Holy Qur'an, 1st Edition.

24. Ben Adel, O. (1998). Al-ubab fi Uloom Al-Ketab. (in Arabic). Dar Al-Kutub Al-Ilmyya, Beirut, 1st Edition.
25. Ibn Ashour, M. (1984). Al-Tahreer wa Al-Tanweer. (in Arabic). Tunisian Publishing House, Tunis.
26. Ibn al-Arabi, M. (2003). Ahkam Al-Qur'an. (in Arabic). Dar Al-Kutub Al-Ilmyya, Beirut, 3rd.
27. Ibn Arafah, M. (1986). Tafseer Al-Imam Ibn Arafah. (in Arabic). Research Center at the Zaytuniyya College, Tunis, 1st Edition.
28. Ibn Attiyah, A. (1422). Al-Moharar Al-Wajees fi Tafseer Al-Ketab Al-A'zeez. (in Arabic). Dar Al-kutub Al-Ilmyya, Beirut, 1st Edition.
29. Bin Faris Al-Qazwini, A. (1979). Mo'jam Magees Al-Lwgah. (in Arabic). Dar Al-Fikr, Beirut.
30. Ibn al-Faras, A. (2006). Ahkam al-Qur'a. (in Arabic). Dar Ibn Hazm, Beirut, 1st Edition.
31. Al-Qasimi, M. (1418). Mahasin al-Ta'wil. (in Arabic). Dar Al-Kutub Al-Ilmyya, Beirut, 1st Edition.
32. Al-Qurtubi, M. (1964). Al-Jami' le Ahkam al- Qur'an. (in Arabic). Dar Al-Kutub Al-Masrya, Cairo, 2nd Edition.
33. Al-Kanooji, M. (2003). Nael Al-Maram from Tafseer Ayat Al-Ahkam. (in Arabic). Dar Al-Kutub Al-Ilmyya.
34. Ibn Al-Qayyim, al-jawziyyah. (1410). Al-Tafseer Al-Qayyim. (in Arabic). Hilal library, Beirut, 1st Edition.
35. Ibn Kathir, I. (1419). Tafseer Ibn Kathir. (in Arabic). Dar al-Kutub al-Ilmyya, Beirut, 1st Edition.
36. Al-Kafawi, A. Al-Koliat. (in Arabic). Foundation for Al-Resalah, Beirut,
37. Al-Kiya Al-Herrasi, A. (1405). Ahkam Al-Qur'n. (in Arabic). Dar Al-Kutub Al-Ilmyya, Beirut, 2nd Edition.
38. Al-Maraghi, A. (1946). Tafsir Al-Maraghi. (in Arabic). Mustafa Al-Babi Al-Halabi press, Egypt, 1st Edition.
39. Ibn Manzoor, M. (1414). Lisan Al-Arab. (in Arabic). Dar Sader, Beirut, 3rd Edition.
40. Al-Nasfi, A. (1998). Tafseer Al-Nasafi. (in Arabic). Dar Al-Kallam al-Tayyib, Beirut, 1st Edition.